

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

ارتفاع سعر برميل النفط الكويتي 1.64 دولار إلى 107,90 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس إن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 1,64 دولار إلى 107,90 دولار للبرميل في تداولات اليوم مقارنة بـ 106,26 دولار للبرميل في تداولات الأربعاء الماضي. في موازاة ذلك بقيت تأثيرات قرار البنك الفيدرالي الأمريكي بتثبيت برنامج شراء السندات الشهري المحدد الرئيسي لأسعار النفط الخام والعامل الأساسي لدفع هذه الأسعار نحو مزيد من الارتفاع، لاسيما أن هذا القرار دفع أسعار صرف الدولار الأمريكي إلى الانخفاض مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية يعقد اجتماعه في الرياض السبت المقبل

المحاسبة ودورها في تعزيز البيئة الاستثمارية، ومعايير المحاسبة ودورها في تعزيز الثقة والمصادقية بالبيانات المالية. واختتم العازمي: إن اجتماع مجلس الهيئة في مدينة الرياض له أهمية خاصة من حيث طبيعة المواضيع المدرجة على جدول أعماله وأن مجلس الإدارة يسعى دائماً إلى القيام بكل ما من شأنه الارتقاء بالمهنة وتطويرها في دول المجلس.

تقريراً موجزاً عن أعمال وحدة التدريب والتعليم المهني خلال العام 2013 وفقاً لخطة الهيئة الاستراتيجية والتي بدأ العمل بها منتصف العام 2011 والتي تهدف إلى التطوير والتأهيل المهني للمحاسبين في دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لأفضل الممارسات والمعارف والمهارات الدولية، وتنفيذ برامج التدريب والتعليم المهني المستمر وفقاً لاحتياجات مهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس، والعمل على نشر الوعي المهني للمهنة.

وقال العازمي: إن مجلس إدارة الهيئة الخليجية ستطرق إلى الأعداد الملحق بالتأمين لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون والذي سيعقد في يومي 11 و12 مارس 2014 بعنوان مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون ودورها في الاقتصاد: «الواقع والطموح»، وتتضمن محاور الملتقى: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول الأعضاء والمحاسبة والمراجعة ودورها في الاقتصاد، ومعايير

أكد عضو مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية د.فالح راشد العازمي أن مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية سيعقد اجتماعه الحادي عشر - الدورة الثالثة - يوم السبت المقبل بمقر «الهيئة» بالرياض.

هذا، وسيناقش مجلس الإدارة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال والمقترحة من الجهاز التنفيذي، ومنها تقرير الجهاز التنفيذي عن الأنشطة المهنية «الكبرى البحثي - دراسة بدوم الزكاة»، وكذلك محضر لجنة مراجعة النظام الأساسي للهيئة والتوصيات المرفوعة من لجنة الاختبارات الزمالة الخليجية GCPC، كما سيناقش أعضاء المجلس مستجدات برنامج مراقبة جودة المراجعة في ضوء الاتفاقية مع معهد المحاسبة القانونية لانتجرا وويلز ICAEW والتي وقعت مع المعهد في مارس الماضي، والتي تهدف إلى تطوير برنامج مراقبة «فعالة لجودة» المراجعة في الدول الاعضاء في «الهيئة».

كما سيناقش اجتماع الهيئة وجاءت محاضرة محاضرة الكبر في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 20 عقاراً تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

التداولات العقارية من خلال تداول 23 عقاراً تداول منها 14 عقاراً في العقار الخاص و9 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير نائب وجاءت محاضرة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 20 عقاراً تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

الفروانية رابعاً وجاءت محاضرة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 15 عقاراً تداول منها 13 عقاراً في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال تلك الفترة.

الجوهراء خامساً وجاءت محاضرة الجوهراء في الترتيب الخامس من خلال تداول 12 عقاراً تداول منها 11 عقاراً في العقار الخاص وعقار واحد في الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

العاصمة سادساً وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة العاصمة من خلال تداول 4 عقارات تداول منها 3 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية عقارية خلال هذه الفترة.

عاطف رمضان

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 43 عقاراً

تداول 90 عقاراً خاصاً بقيمة 28 مليون دينار و27 عقاراً استثمارياً بـ 21 مليوناً

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	معارض	مخازن
العاصمة (1)	3	1	0	0	0	0
حولي (2)	14	9	0	0	0	0
الفروانية (3)	13	2	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	20	0	0	0	0	0
الأحمدي (5)	29	14	0	0	0	0
الجوهراء (6)	11	1	0	0	0	0
المجموع	90	27	0	0	0	0

هذا الأسبوع. 3 عقارات بمبلغ قدره 472 ألف دينار، هذا ولم يشهد العقار الاستثماري أو التجاري أو المخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

أما عن مؤشر تداول السوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 3 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 5 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول السوكالات العقارية بواقع عقارين. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره واستقر المؤشر بواقع صفح عقار للعقار الاستثماري والتجاري والمخازن خلال

عدد العقار الخاص بلغ 3 عقارات بمبلغ قدره 472 ألف دينار، هذا ولم يشهد العقار الاستثماري أو التجاري أو المخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.

أما عن مؤشر تداول السوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 3 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 5 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول السوكالات العقارية بواقع عقارين. ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص أن مؤشره واستقر المؤشر بواقع صفح عقار للعقار الاستثماري والتجاري والمخازن خلال

117 عقاراً إجمالي

العقود العقارية

بانخفاض 57 عقاراً

مقارنة بالأسبوع

السابق

تداول العقود

و جاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 1 إلى 5 سبتمبر الجاري بلغ 117 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي العقود المتداولة 174 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 57 عقاراً، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 67 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق.

و جاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 12 عقاراً، وانخفض المؤشر للعقار التجاري بواقع عقارين واستقر المؤشر بواقع صفح عقار للعقارين «المخازن» و«المعارض» وانخفض العقار الحرفي بواقع 5 عقارات خلال هذا الأسبوع.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للسوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في الفترة من 1 إلى 5 سبتمبر الجاري عن 15 صفقة مليونية بقيمة 20,6 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وكانت هذه الصفقات عبارة عن 11 صفقة تمت في العقار الخاص. أما الـ 11 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فقد كانت عبارة عن أرض مساحتها 485 متراً بقيمة 1,2 مليون دينار وبنية مساحتها 660 متراً بقيمة 1,4 مليون دينار وبنية مساحتها 660 متراً بقيمة 1,4 مليون دينار وبنية مساحتها 889 متراً بقيمة 1,2 مليون

15 صفقة قيمتها 20 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 1 إلى 5 سبتمبر الجاري عن 15 صفقة مليونية بقيمة 20,6 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وكانت هذه الصفقات عبارة عن 11 صفقة تمت في العقار الخاص. أما الـ 11 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فقد كانت عبارة عن أرض مساحتها 485 متراً بقيمة 1,2 مليون دينار وبنية مساحتها 660 متراً بقيمة 1,4 مليون دينار وبنية مساحتها 660 متراً بقيمة 1,4 مليون دينار وبنية مساحتها 889 متراً بقيمة 1,2 مليون

300 مليار ريال حجم الاستثمارات السعودية في الكهرباء بحلول عام 2020

مليار ريال قبل نهاية عام 2020، بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الكهرباء وتطوير الشبكات ومحطات النقل وجميع الأنظمة المرتبطة بها. وأكد سامي عقيل، نائب الرئيس التنفيذي في شركة السوراي للطاقة، أن المولدات الكهربائية أدت دوراً كبيراً في تعزيز التنمية الاقتصادية، ودفع عجلة التنمية المستدامة الشاملة التي تشهدها المملكة طوال العقود الماضية وحتى الآن ودم الفجوة بين الاحتياجات الراهنة من الطاقة والقدرة الكهربائية المتاحة، لتغطية الاحتياجات المتزايدة للطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة للتطور العمراني المتوالي، والمشروعات العملاقة التي تنفذها الحكومة.

تمن نائب الرئيس التنفيذي في شركة السوراي للطاقة سامي عقيل، توجه وزارة التجارة والصناعة في المملكة نحو دعم زيادة القدرات التوليدية للكهرباء، كبيرة الحجم، لتلبية احتياجات السوق لتغطية الطلب المتزايد عليها لتعويض الطلب المستمر على الكهرباء الذي يبلغ سنوياً 8/، إضافة إلى زيادة الطلب والتوسع في الشبكات، مما يزيد الطلب على المولدات الكهربائية خصوصاً في المصانع والمشروعات الكبرى والمستشفيات والمجمعات التجارية لاجتماع الطوارئ والأعطال، والانقطاع المفاجئ، أو تنذير التيار الكهربائي وقت الذروة.

وأشار إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع الطاقة الكهربائية في المملكة، مبيناً أن قدرة الإنتاج من الطاقة الكهربائية بلغت حتى العام الماضي نحو 54 ميغاواط، وأن المملكة بحاجة إلى إضافة نحو 5 آلاف ميغاواط سنوياً، وأن ألف ميغاواط تحتاج إلى استثمارات تقدر بنحو 15 مليار ريال، مشدداً على اهتمام السعودية بهذا القطاع، حيث تقترن استثمار ما يزيد على 300

وكشف، عقيل أن السوراي للطاقة هي إحدى شركات الشركات العاملة في مجال الطاقة في المملكة والخليج، وتعمل في الأسواق السعودية منذ ما يقرب من أربعين عاماً وتمتلك شبكة واسعة من الفروع المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، وهي معتمدة من وكالة حماية البيئة (EPA).

وأشار إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع الطاقة الكهربائية في المملكة، مبيناً أن قدرة الإنتاج من الطاقة الكهربائية بلغت حتى العام الماضي نحو 54 ميغاواط، وأن المملكة بحاجة إلى إضافة نحو 5 آلاف ميغاواط سنوياً، وأن ألف ميغاواط تحتاج إلى استثمارات تقدر بنحو 15 مليار ريال، مشدداً على اهتمام السعودية بهذا القطاع، حيث تقترن استثمار ما يزيد على 300

تمت نائب الرئيس التنفيذي في شركة السوراي للطاقة سامي عقيل، توجه وزارة التجارة والصناعة في المملكة نحو دعم زيادة القدرات التوليدية للكهرباء، كبيرة الحجم، لتلبية احتياجات السوق لتغطية الطلب المتزايد عليها لتعويض الطلب المستمر على الكهرباء الذي يبلغ سنوياً 8/، إضافة إلى زيادة الطلب والتوسع في الشبكات، مما يزيد الطلب على المولدات الكهربائية خصوصاً في المصانع والمشروعات الكبرى والمستشفيات والمجمعات التجارية لاجتماع الطوارئ والأعطال، والانقطاع المفاجئ، أو تنذير التيار الكهربائي وقت الذروة.

نظام الرعاية الصحية سيخضع لإصلاحات وتحولات جوهرية بموجب إنشاء شركة مستشفيات الضمان الصحي

«بيتك للأبحاث»: نمو قيمة سوق الأدوية في الكويت بنسبة 9,9% في 2012 ليصل إلى 301 مليون دينار

بمقدار 20 عاماً خلال نصف القرن الماضي، من 59,4 سنة في عام 1960 ليصل إلى متوسط 78 عاماً في عام 2008. وتمتلك الكويت حالياً 19 سربيراً 10,000 شخص، مقارنة بـ 22 في المملكة العربية السعودية و39 في المملكة المتحدة و140 في اليابان. وبالنظر إلى أن متوسط تعداد سكان البلاد يميل إلى أن يكون أغلبه من الشباب، مما يتطلب حجم أقل من خدمات الرعاية الصحية من بلدان يكون فيها غالبية السكان من الأعمار المتقدمة مثل اليابان، إلا أن قلة العرود من خدمات الرعاية الصحية قد يصبح مع مرور الوقت مصدر قلق أكثر خطورة، ولا سيما في ضوء معدل النمو السكاني الذي تشهده الكويت. وسيقترن هذا أيضاً بعبء زيادة انتشار بعض الأمراض. فعلى سبيل المثال، وصلت مستويات السمنة 80,4% بالنسبة للنساء و69,5% للرجال، وفقاً للجمعية الكويتية الوطنية للتنمية. وبالرغم من التزامها بالخدمات الاجتماعية، إلا أن الإنفاق على الرعاية الصحية مازال منخفضاً بالنظر إلى المعايير الإقليمية.

بالإضافة إلى 15 عيادة جديدة في جميع أنحاء البلاد. وسيتم بناء هذه المرافق وتشغيلها من قبل شركات تصنيع. المقرر أن تمنح الحكومة الكويتية عقود إيجار لأجل 20 سنة قابلة للتجديد بالنسبة للمواقع المقترحة. ويعد هذا المشروع بمنزلة أكبر مبادرة لتطوير الرعاية الصحية في الشرق الأوسط وسيوفر قرص عمل لما يزيد عن 1,400 طبيب ونحو 4,000 من المرضين والفنيين. وسيوفر تطوير هذه المرافق الجديدة نحو 1,600 سرير جديد للمستشفيات في الكويت، كما سيساعد على تحسين الضغط الهيكلي الذي تواجهه شبكة تقديم الرعاية الصحية في البلاد حالياً. هذا ويعد النمو السكاني الكبير - وخاصة من زيادة عدد السكان الوافدين - إلى جانب زيادة المعدل المتوقع للأعمار والارتفاع الكبير في التكاليف العالمية للعلاج الطبي من بين الأعباء الكبيرة التي تقع على عاتق موارد وميزانية النظام الصحي. وبلغ التعديلات الحالي للسكان في الكويت نحو 3,1 ملايين نسمة ويمنو بمعدل نمو بواقع 4,4% في السنة. وقد زاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الكويت بشكل كبير

في الأردن. إلا أن الحكومة الكويتية ابدت أن لديها المزيد من الوعي نحو الحاجة إلى معالجة هذه المسألة. فقد أشارت الحكومة الكويتية إلى نيتها المبكرة التي تهدف إلى معالجة أوجه القصور في توفير الرعاية الصحية، ووضح ذلك جلياً عندما كانت هذه الصناعة المستفيد الرئيسي من خطة التنمية التي طرحتها الحكومة في شهر فبراير 2010.

نمت قيمة سوق الأدوية في الكويت بنسبة 9,9% في عام 2012 ليصل إلى 301 مليون دينار ما يعادل 1,07 مليار دولار). ومن المتوقع أن يستمر نمو السوق ليصل في عام 2017 إلى 421 مليون دينار (1,6 مليار دولار)، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب قدره 6,9% بالعملة المحلية (+3,8) بالدولار الأمريكي). وتمثل الأدوية نسبة كبيرة من إجمالي نفقات الرعاية الصحية في الكويت، حيث شكلت في عام 2012 ما نسبته 23%. ومن المتوقع أن يواصل الإنفاق على العقاقير نموه بوتيرة أسرع من معدل التضخم، على الرغم من أنه سيتباطأ بفعل زيادة استخدام

التأمين الصحي القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي سيعمل على إصدار وصفات طبية معقولة وسككون بمنزلة عائق يحد من النمو الإجمالي للسوق. ومن المتوقع أن يخضع نظام الرعاية الصحية في الكويت لإصلاحات وتحولات جوهرية بموجب إنشاء شركة مستشفيات الضمان الصحي الجديدة، والتي يتوقع أن تؤثر على كل من المواطنين والمقيمين الباحثين عن خيارات لتغطية العلاج الصحي في البلاد. وتأتي شركة مستشفيات الضمان الصحي كجزء من خطة التنمية الوطنية في الكويت. وقد جاء الإعلان عن تأسيس الشركة في عام 2010 بموجب القرار الوزاري رقم 586 بهدف تحسين قطاع الرعاية الصحية في الكويت وضمان تقديم خدمات طبية عالية الجودة للمقيمين.

هذا وسيمول التوسع في النظام الصحي الكويتي من خلال تطبيق نظام جديد للتأمين الطبي الخاص بموجب العلامة التجارية للشركة. ويهدف المقترح الأولي لاستراتيجية التنمية الصحية للشركة إلى إنشاء ثلاثة مستشفيات في كل من



التي يتم الحصول عليها في البلاد. وتتميز صناعة الرعاية الصحية في الكويت بكونها ذات طبيعة خاصة وبالإضافة إلى قطاع خاص يشهد نمواً مطرداً. وتعد صناعة الرعاية الصحية من القطاعات سريعة التطور. وفي ظل المستجدات الاقتصادية الحديثة، نجد أن هناك العديد من التغييرات والتي تشمل زيادة حدوث الأمراض المعاصرة وزيادة متوسط أعمار السكان وعلاجات الطلب على الخدمات العلاجية المتقدمة فضلاً عن ارتفاع مستوى المعرفة

التي يتم الحصول عليها في البلاد. وتتميز صناعة الرعاية الصحية في الكويت بكونها ذات طبيعة خاصة وبالإضافة إلى قطاع خاص يشهد نمواً مطرداً. وتعد صناعة الرعاية الصحية من القطاعات سريعة التطور. وفي ظل المستجدات الاقتصادية الحديثة، نجد أن هناك العديد من التغييرات والتي تشمل زيادة حدوث الأمراض المعاصرة وزيادة متوسط أعمار السكان وعلاجات الطلب على الخدمات العلاجية المتقدمة فضلاً عن ارتفاع مستوى المعرفة

التي يتم الحصول عليها في البلاد. وتتميز صناعة الرعاية الصحية في الكويت بكونها ذات طبيعة خاصة وبالإضافة إلى قطاع خاص يشهد نمواً مطرداً. وتعد صناعة الرعاية الصحية من القطاعات سريعة التطور. وفي ظل المستجدات الاقتصادية الحديثة، نجد أن هناك العديد من التغييرات والتي تشمل زيادة حدوث الأمراض المعاصرة وزيادة متوسط أعمار السكان وعلاجات الطلب على الخدمات العلاجية المتقدمة فضلاً عن ارتفاع مستوى المعرفة

قال تقرير صادر عن شركة بيتك للأبحاث التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) أن الرعاية الصحية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد. وعلى خلاف غيرها من الخدمات الصحية ذات طابع مزدوج: فهي تمثل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الاجتماعية والرفاهية من جهة، كما تشكل أحد قطاعات النمو الاقتصادي من الجهة الأخرى، خاصة في البلدان التي يظن أنها العبد من السكان لفترة مؤقتة وليست بال دائمة، وسواء كان ذلك في بلدان يغلب على سكانها الشباب كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، أو في بلدان تعاني من الشيخوخة بين سكانها مثل بلدان أوروبا الغربية. وقد توصلت الحكومة في الكويت، كما هو الحال في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، إلى إدراك جيد لاستراتيجيات إصلاح نظام الرعاية الصحية. وتقوم وزارة الصحة حالياً بدور المالك والقائم على التشغيل والتنظيم والتمويل للغالبية العظمى من خدمات الرعاية الصحية المقدمة بالإضافة إلى شراء الأدوية والمعدات الطبية